جامعة المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم الإدارة و التسيير الرياضي

الملتقى الدولي حول تسيير الإدارة الرياضية في ظل اقتصاد السوق

08-09 ـ 10 أفريل 2008

الاستثمار الرياضي: معوقات وحوافز

من إعداد:

حجار مبروكة (أ) د. حسين رحيم (ب)

(أ): أستاذة مساعدة بقسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة

البريد الالكتروني: L.zedam@yahoo.fr

(ب): أستاذ محاضر بمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية، المركز الجامعي ببرج بوعريريج

البريد الالكتروني: rahim_hocine@yahoo.fr

ملخص: لقد تحولت الرياضة في السنوات الأخيرة من مجرد هواية إلى قطاع اقتصادي رئيسي يمكنه أن يكون مصدر دخل هائل في العالم كله، وقد أدركت ذلك الدول الصناعية الكبرى، وبعض الدول الناميه. فأصبحت تتعامل مع الرياضة كصناعة حقيقية تدخل فيها استثمارات وأموال ضخمة، وأبعد من ذلك فإنها صارت ترى أن الرياضة إذا لم ترتبط بالاستثمار فإن ذلك سيؤدي إلى زوالها.

لكن الرؤية في دول العالم الثالث في التعامل مع الرياضة كصناعة وكمورد اقتصادي مازالت غير واضحة، ومازال المستثمرون يعتبرون أن الاستثمار في هذا المجال غير آمن من المخاطر.

لذا فإننا قد ارتأينا في هذه المداخلة تسليط الضوء على مفهوم الاستثمار الرياضي، وكيفية تحفيز المستثمرين للاستثمار في هذا المجال، والتعرف على بعض أنواعه، بالإضافة إلى أهم العراقيل التي يواجهها.

مقدمة:

تعتبر الرياضة إحدى أهم المجالات الإستثمارية المثمرة، وهو ما أثبتته السنوات الأخيرة، فإلى جانب كونها هواية ، فإنها ذات صلة وثيقة بالقطاع الاقتصادي، لكونها تشارك في الدورة الإقتصادية سواء كمنتج، أو شريك في الإنتاج أو قيمة مضافة. ويمكنها أن تكون مصدر دخل هائل في العالم كله، وهذا ما أدركته الدول الصناعية الكبرى، فأصبحت تتعامل مع الرياضية كصناعة حقيقية، تستثمر فيها رؤوس أموال ضخمة، بل إنها ترى أن الرياضة إذا لم ترتبط بالاستثمار فإن ذلك سيؤدي إلى زوالها. هذا الأمر إنعكس بصورة إيجابية على أوضاع الرياضة في هذه البلدان، وسمح بتطور مؤسساتها الرياضية وأداء أنديتها وتفوقها، فأصبحت الرياضة فيها من أنجح المشاريع الاستثمارية، في الوقت الذي مازالت فيه دول العالم الثالث تنظر إلى الرياضة على أنها مضيعة للوقت والمال، وهو ما جعل مؤسساتها الرياضية ومعظم أنديتها تفتقر إلى أبسط مقومات التطور والنجاح.

لذا سنحاول من خلال هذه المداخلة توضيح أهمية الإستثمار في المجال الرياضي وطرق الإستثمار فيه من خلال التطرق إلى النقاط التالية :

أولا : مفهوم الإستثمار الرياضي وأهدافه،

ثانيا : طرق الاستثمار ومصادر التمويل الرياضي والتمثيل لذلك بعض التجارب الحية،

ثالثا : معوقات الإستثمار الرياضي،

رابعا : كيفة تحفيز الاستثمار في المجال الرياضي.

أولا: مفهوم الاستثمار الرياضي وأهدافه

أ– مفهوم الاستثمار الرياضي: يعتبر الاستثمار نهجا اقتصاديا حديث النشأة ظهر في أواسط السبعينات بعد زيادة حجم الإنتاج من النفط وما تبع ذلك من إرتفاع في الأسعار، فالاستثمار " يتضمن غالبا التضحية بمجموعة من النفقات الاستثمارية المخططة بهدف الحصول على مجموعة متوقعة أكبر من التدفقات النقدية و التي تتميز بوجه عام بأنها غير مؤكدة خلال فترات زمنية مختلفة"، [1] كما عرف على أنه" التضحية بأموال حالية في سبيل الحصول على أموال مستقبلية." [2]

من خلال التعريفين السابقين نستخلص أن الإستثمار هو قرار إستراتيجي يتضمن تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها بشكل أكبر مستقبلا.

وفيما يلي رسم توضيحي يساعدنا على إعطاء فكرة عن عملية الاستثمار.

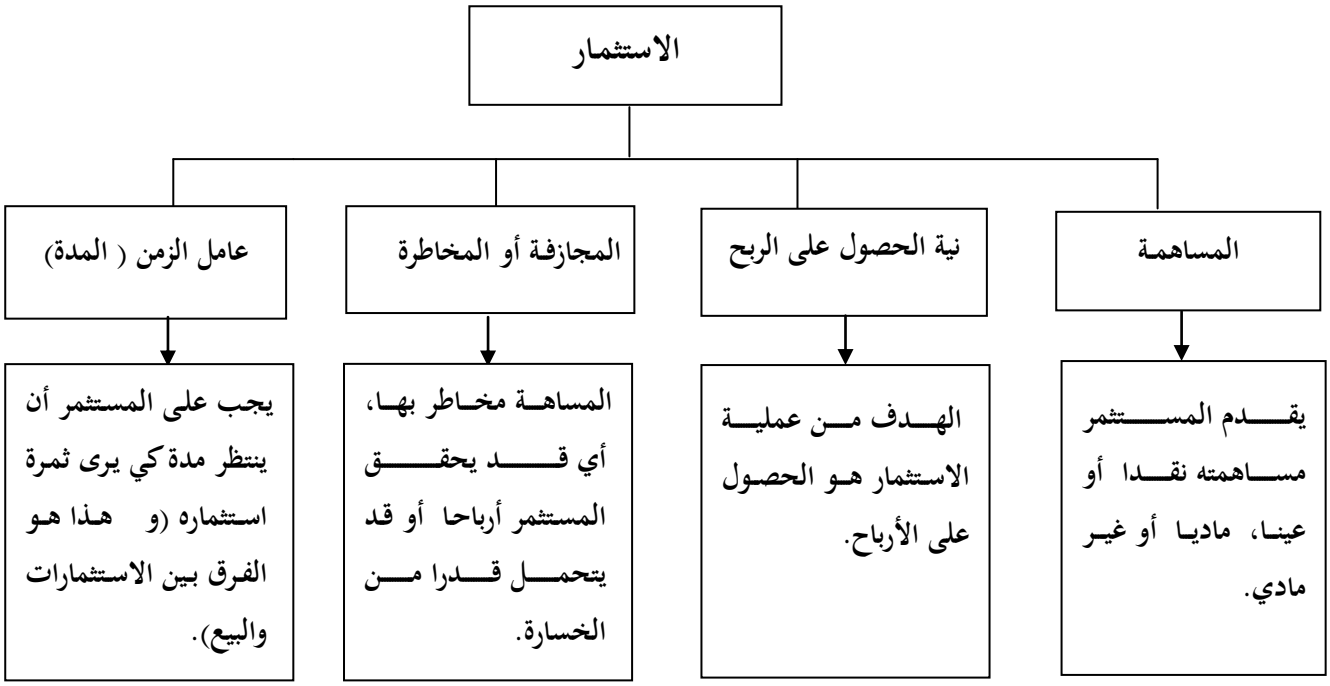

و إذا كان هذا هو مفهوم الاستثمار بشكل عام، فإن الاستثمار في المؤسسات الرياضية يهدف إلى زيادة رأسمالها عن طريق توظيف رأس المال، في مجال الأنشطة الرياضية المختلفة، مما يتيح تبادل المنفعة بين المستثمرين، وبين المؤسسات الرياضية المختلفة، فالمستثمر يستثمر أمواله وتستثمر المؤسسات الرياضية إمكاناتها المادية والبشرية اللازمة للأنشطة الرياضية (**اللاعب، الإداري، الجمهور**)، وفيما يلي مخطط يوضح علاقة الإقتصاد بالرياضة.

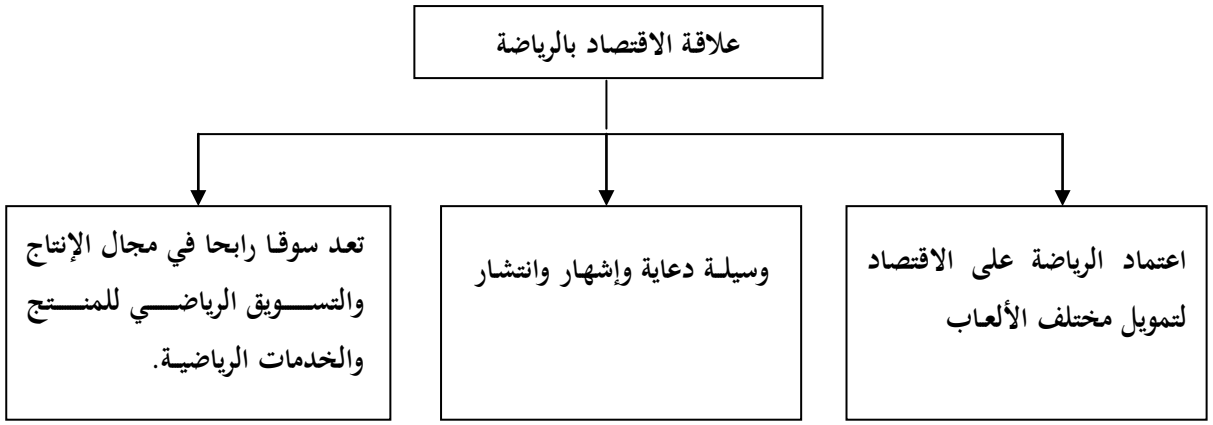

المصدر: د. حسن أحمد الشافعي : الاستثمار والتسويق في التربية البدنية والرياضة، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر الإسكندرية، 2006، ص 17.

ب . أهداف الاستثمار الرياضي:

من بين أهم الأهداف التي يسعى الإستثمار الرياضي لتحقيقها مايلي :

1- تحقيق العائد أو الربح المادي: إن هدف أي مستثمر هو تحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة يساعدانه على استمرار مشروعه. ومن هنا فإن الشغل الشاغل لأي شخص يرغب في توظيف أمواله هو تحقيق الأرباح المناسبة بعيدا عن الخسارة. (3)

2- المحافظة على قيمة الأصول أو المحافظة على قيمة رأس المال الأصلي للمستثمر في المشروعات المختلفة في مجالات التربية البدنية والرياضية، إن المستثمر في مجال التربية البدنية والرياضية يسعى دائما إلى تحقيق الربح، وإذا لم يتحقق الربح من هذا المشروع فإن المستثمر يسعى في هذه الحالة إلى المحافظة على قيمة رأس المال الأصلي للمشروع.

3- استمرارية الدخل وزيادته : يهدف المستثمر في مجال التربية البدنية والرياضية إلى تحقيق دخل مستمر والعمل على زيادته وتنميته باستمرار. [4]

4- ضمان السيولة اللازمة لمواجهة إلتزامات العمل وتغطية حالات الطوارئ.

ثانيا: طرق الاستثمار ومصادر التمويل الرياضي والتمثيل بعض التجارب الحية

إن مناخ الاستثمار في المنشآت الرياضية هو مناخ واعد، تتنوع فيه مجالات الإستثمار الرياضي، حيث أن كل ما يوجد في الرياضة يعتبر مادة خاما للاستثمار ابتداء من المنشآت والملاعب والصالات والمسابح ووصولا إلى الاستثمار في بعض الألعاب ذات الشعبية.

1- طرق الاستثمار الرياضي:

من بين أهم مجالات الاستثمار في الأندية الرياضية ما يلي: [5]

- إصدار صحف و مجلات أسبوعية باسم الأندية الرياضية.
- إقامة المطاعم الحديثة والبوفيهات داخل الأندية تقدم وجبات مختلفة و بأسعار مناسبة، فمثلا نجد أن أندية العالم المتقدم تتوفر على مقصورات خاصة برجال المال و الأعمال من محبي الرياضة، تحجز طيلة الموسم الرياضي بأثمنة باهظة.
- الاستفادة من أسوار الأندية في الدعايات والإعلانات المضاءة والمتحركة، لبعض الشركات من أجل ترويج منتجاتها، وإقامة محلات تجارية و أنشطة تجارية أخرى متنوعة حول السور، ذلك ما فعلته شركة موبايلي لزيادة مبيعاتها عن طريق اتخاذ أسوار نادي الهلال لوضع إعلاناتها آخذة بعين الاعتبار عدد المشاهدين و النتائج التي تحصل عليها نادي الهلال[6]، هذه الخطوة الجريئة لشركة "موبايلي" فتحت المجال أمام شركات كبرى أخرى للدخول في هذا المجال.
- إنشاء مدارس التربية الرياضية ذات التكلفة والرسوم المناسبة للموهوبين و الهاوين.
- تسويق شعارات الأندية واستثمارها على المنتجات الرياضية للنادي.
- رسوم الاشتراك التي تبلغ قيما مرتفعة، وهي مصدر رئيسي للتمويل الذاتي.

كما نجد أن صفقات بيع اللاعبين وشرائهم قد فاقت الملايين من الدولارات، ونجد على سبيل المثال أن ثمن خدمات اللاعب الفرنسي زين الدين زيدان قد وصل إلى 50 مليون دولار مما يعكس أهمية الرياضية كصناعة، وأكبر دليل على أن الرياضة صارت صناعة هو أن أقوى خمس دول تتصارع على تنظيم دورة الألعاب الأولمبية لسنة 2012 (**الولايات المتحدة، روسيا، بريطانيا، فرنسا، إسبانيا**)، ومن المؤكد أنها ما كانت تتصارع لولا أن الرياضة في عرفها صناعة مربحة واستثمار مفيد، وإذا كانت المجالات عديدة للاستثمار في المجال الرياضي كوضع

مدينة ألعاب مصغرة أو فتح فروع للأندية الصحية الخاصة أو فتح مطاعم أو تأجير بعض الصالات للحفلات والأعمال المسرحية)، فلا عجب إذا علمنا أن العديد من أندية كرة السلة والهوكي على الجليد تتداول أسهمها في بورصة وول ستريت، مما يؤكد أن هذه الأندية مؤسسات منتجة، على أنه يبقى مجال الأسهم والعقارات من أنجح مجالات الاستثمار بالنسبة للأندية لأنه لا يتطلب مجهودا كبيرا، ومشاكله قليلة وليست معقدة.(7)

يتضح من الوقائع السابقة أن الرياضة بالإضافة إلى كونها تسلية فهي صناعة تدر عائدا ماديا ضخما يساهم في تنمية الاقتصاد القومي.

رسم توضيحي لمجالات الإستثمار الرياضي بالمؤسسات الرياضية المختلفة

المصدر: د. حسن أحمد الشافعي، مرجع سابق، ص 37.

2- مصادر التمويل الرياضي: تتمثل مصادر التمويل في الرياضة كما يأتي: [8]

- الإعلان على ملابس و أدوات اللاعبين والمنتجات التسويقية كالصور والألبسة والتذكارات.
- الإعلان على المنشآت الرياضية.
- استثمار المرافق والخدمات في الهيئات الرياضية.
- عائدات تذاكر الدخول للمباريات والمناسبات الرياضية.
- الإعانات والتبرعات والهبات.
- عائدات انتقال اللاعبين.
- اشتراكات ومساهمات الأعضاء.
- حقوق البث الإذاعي والتلفزي للأنشطة الرياضية و المناسبات الرياضية.
- الإعلان في المطبوعات و النشرات و البرامج الخاصة بالأنشطة الرياضية.

وفيمايلي جدول يوضح المداخيل المالية لموسم 2007/2006 لنادي "ريال مدريد" الاسباني الذي تصدر قائمة أغنى نوادي كرة القدم في العالم وفق تصنيف مجلة مجموعة "ديلويت" البريطانية للخدمات المالية في تقريرها لموسم 2007/2006. مع العلم أن مجلة "ديلويت" لا تأخذ بعين الاعتبار في تصنيفها نفقات وتكاليف انتقال اللاعبين أو أجورهم، بل تركز على المداخيل اليومية التي تدرها على النادي تجارة كرة القدم، كالتذاكر والإعلانات والمنتجات التسويقية كالصور والألبسة والتذكارات وحقوق البث الإذاعي والتلفزي.

جدول رقم 1: يوضح المداخيل المالية لموسم: 2007/2006 لنادي "ريال مدريد" الاسباني بماليين الدولارات

مصدر الدخل	مبيعات التذاكر	الإعلانات والمنتجات التسويقية	حقوق البث الإذاعي والتلفزي	المجموع
قيمة الدخل	133.4	207	119.6	460
النسبة المئوية	%29	45%	%26	%100

المصدر: أعد بناء على التقرير السنوي لمجلة مجموعة "ديلويت" البريطانية للخدمات المالية لموسم 2007/2006.

ثالثا: معوقات الاستثمار الرياضي

يواجه الاستثمار الرياضي في البلدان النامية و من بينها الجزائر العديد من العراقيل تختلف في طبيعتها من حيث الطبيعة القانونية والإدارية و السياسية و الاقتصادية والفنية.

أ- من حيث الطبيعة القانونية: إن غالبية الدول النامية لم تسطر قوانين مستقرة تسير عليها النوادي الرياضية مختلف أصنافها، ومن ثم الأطر التي ينبغي أن يتجه إليها الاستثمار الرياضي، بالإضافة إلى احتواء أنظمتها على ثغرات كثيرة تفسح المجال لسهولة التلاعب فيها و هذا راجع أيضا إلى ضعف عنصر الرقابة بنوعيها, الإدارية والمالية.

عدم وجود قوانين و لوائح تنظم الاستثمار الرياضي بالإضافة إلى ضعف القرارات المشجعة على الاستثمار الرياضي وخاصة ما يتعلق بالإعفاءات الضريبية الجمركية.

ب– من حيث الطبيعة الإدارية: لازالت معظم الهياكل و المنشآت الرياضية و الإدارية التابعة تحت سلطة الدولة و الوزارة الوصية، مثلما هو حاصل في الجزائر، فكل المنشآت والهياكل الإدارية تحت سلطة وزارة الشباب و الرياضة، ولذلك فالنوادي الرياضية لا تستطيع القيام بالاستثمار الرياضي إلا عن طريق الوزارة الوصية، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على التصاريح والموافقات الخاصة الاستثمار في المجال الرياضي.

ج– من حيث الطبيعة السياسية: لازالت بعض الدول تعيش أزمات سياسية وأمنية، مما يجعل الرياضة في آخر سلم اهتمامات أصحاب القرار، ولذلك فإن التعاون الدولي في مجال الرياضة يصطدم بهذه العراقيل، فالعديد من النوادي حلت وألغيت المنافسات

الرياضية، وهجر الطاقم الفني والرياضي، و خربت المنشآت الرياضية و الهياكل.

د– من حيث الطبيعة الاقتصادية: نقص الوعي عند المسؤولين بأهمية الاستثمار الرياضي كمطلب رئيسي لتمويل الرياضة وتنميتها، حيث يسود الاعتقاد في بعض الدول أن الرياضة مازالت ذات طابع اجتماعي، مرتبطة بالنشاطات الثقافية والترفيهية لاغير، وهذا عكس ما هو حاصل في أغلب الاقتصاديات المتقدمة، الذين يعتبرون أن الرياضة نشاط اقتصادي يتعامل بمبدأ الخسارة والربح و قياس التكلفة و المردود المالي، لأن الرياضة في النهاية ما هي إلا نشاط استثماري بالدرجة الأولى.

هـ– من حيث الطبيعة الفنية: عدم وجود كفاءات قيادية متخصصة في إدارة هذا النوع من الاستثمار, بالإضافة إلى عدم وجود مركز معلومات يختص بإعداد دراسات الجدوى الخاصة بالاستثمار في المجال الرياضي.

و هناك عوائق أخرى: كعدم احترام حقوق الملكية للأندية الرياضية، الديون المترتبة على الأندية، عدم وجود روح المغامرة و المجازفة لدى المستثمرين، افتقار المؤسسات الرياضية للمستلزمات المشجعة للاستثمار الرياضي كالمنشآت والأجهزة الرياضية والجهاز الفني و الإداري...إلخ.

رابعا: كيفية تحفيز الاستثمار في المجال الرياضي

لتحفيز الاستثمار في المجال الرياضي يجب تهيئة الظروف و إتباع الخطوات التالية:

1- مراجعة و تحديث كافة التشريعات ذات الأثر على الاستثمار الرياضي، وذلك من خلال تكوين فريق عمل من القطاع العام[9] والقطاع الخاص لمراجعة التشريعات القادرة على جلب المستثمرين إلى المجال الرياضي، كتقديم تسهيلات للحصول على القروض من البنوك الوطنية وتخفيض معدلات الفائدة عليها، بالإضافة إلى تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشاريع والتوسعات في مجال التربية البدنية والرياضية.[10]

2- تشكيل هيئات خاصة بترويج الاستثمار في مجال التربية البدنية والرياضية، وضرورة توفرها على وسائل جيدة لإقناع المستثمرين وتحفيزهم للاستثمار في هذا المجال.

3- ضرورة توفر الاستثمار الرياضي على مركز معلومات هدفه تزويد المستثمر بكل المعلومات التي تخص واقع الاستثمار في الدولة بالإضافة إلى توضيح أهم مجالات الاستثمار في الأنشطة الرياضية.

4- تدعيم الوعي بأهمية الاستثمار في مجال التربية البدنية والرياضية من خلال عقد ملتقيات أو دورات رياضية.

5-يجب العمل على تحقيق الانسجام بين القطاع العام و الخاص في وضع سياسة استثمارية وطنية تخص المجال الرياضي.

6- تبسيط كافة الإجراءات الرسمية ذات العلاقة بالاستثمار الرياضي.

7- التوسع في خوصصة المنشآت الرياضية و المؤسسات التابعة لها، ينبغي أن لا يكون هذا على حساب مصلحة المواطن في الاستفادة و الاستمتاع بالأنشطة الرياضية.[11]

8- على الدولة زيادة حصيلة الموارد المالية للأنشطة الرياضية عن طريق تخصيص نسبة من أرباح الشركات التابعة للقطاع العام للإنفاق على الأنشطة الرياضية، في الجزائر مثلا لا توجد هناك سياسة اقتصادية و مالية تدعم قطاع الرياضة، ففي مجال الضرائب و الرسوم لا توجد هناك سياسة جبائية واضحة المعالم لدعم الاستثمار في القطاع الرياضي باستثناء بعض الإعفاءات الممنوحة لبعض الفئات والجمعيات الرياضية، و يعتبر الاستثمار الرياضي عن طريق الكفالة الرياضية أحد أبرز هذه الاستثناءات، حيث تم قبول **10%** من رقم أعمال هذه المؤسسات كأعباء قابلة للحسم من النتيجة الجبائية على أن لا تتجاوز مبلغ 10 مليون دج. [12]

وتبقى أهم المقومات التي تعمل على جذب الاستثمارات خاصة الأجنبية منها هي البيئة المواتية وإطارها المؤسسي، لذا يجب دائما الحفاظ على الاستقرار بمجالاته السياسية والاقتصادية والتشريعية فنجد بلدانا لم تمنح أي امتيازات أو إعفاءات إلا أنها تعتبر مراكز لجذب الاستثمارات،[13] وذلك لأنها توفر المناخ الاستثماري العام وهو الذي يؤثر على انسياب وجذب هذه الاستثمارات.

خاتمة:

أصبح الاستثمار في مجال الرياضة يحتل صدارة الاستثمارات في العالم المتقدم، نتيجة لما يدره من أموال ضخمة، تجعل العجز المالي آخر اهتمامات أنديتها، بالإضافة إلى مساهمته في الدخل القومي، فالتسيير العلمي في هذا المجال أصبح القاعدة المتبعة في هذه البلدان، في حين أن النظرة التقليدية عن الرياضة في دول العالم الثالث ما زالت هي السائدة.

لذا فإنه على هذه الدول التعامل مع الرياضة كصناعة حقيقية، فتضخ فيها استثمارات و رؤوس أموال ضخمة، وتشجع الاستثمارات المحلية والأجنبية في هذا المجال من خلال تسطير سياسة شاملة لإصلاح القطاع الرياضي تضم كل المجالات التشريعية والإجرائية و المالية من أجل تهيئة الظروف لخلق المناخ الاستثماري، باعتباره أهم العوامل المشجعة على الاستثمار.

الإحالات والمراجع

1- A.J MERRITT and A. SYKES, The finance and analysis of capital projects, Longman, London, 1963, p08

2- الحناوي محمد الصالح، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، الدار الجامعية، ط2، مصر، 1997، ص 02.

3- أحمد زكريا صيام، مبادئ الاستثمار، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2003، ط2، ص 20.

4- أنظر: كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية و تقويم المشروعات، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2001.

5- د. صالح بن عبد الله المالك، الاستثمار في الرياضة، خصخصة الأندية الرياضية السعودية: دراسة استطلاعية ميدانية مقارنة بين الأندية السعودية و المصرية والانجليزية، الطبعة الأولى، 2004.

6- فراس التركي، طرق الاستثمار الرياضي.... تجربة حية، من صحيفة المدينة السعودية، الصادرة بتاريخ: 2007/12/01، *http://www.miheet.com.*

7- عارف العضيلة، ملفات الاستثمار القديمة لأندية حفظت بـ: "سري للغاية"، صحيفة عكاظ، الصادرة بتاريخ: 22/04/ 2006، العدد 1770.

8- د. عادل فاضل علي، التسويق في المجال الرياضي، كلية التربية الرياضية، جامعة بغداد، أفريل2007.

9- أنظر: د. حازم بدر الخطيب، أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع، جوان 2006، ص 116.

10- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، ط 2، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1991، ص 22.

11- مؤتمر القانون و الرياضة، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، مارس 2007.

12- قانون المالية لسنة 2008.

13- أمينة زكي شبانة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تميل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء و التشريع، القاهرة، 1994، ص03.

14- د. حسن أحمد الشافعي، الاستثمار والتسويق في التربية البدنية والرياضة، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر الإسكندرية، 2006، ص .17

15- التقرير السنوي لمجلة مجموعة "ديلويت" البريطانية للخدمات المالية لموسم 2007/2006.